



الوعي البيئي كمدخل لتعزيز سلوك المواطنة

د. مالك محمد	د. ميهوب نورالدين
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-
	noureddine.mihoub@univ-tebessa.dz

الملخص

يمثل الوعي البيئي وظيفة المعرفة، ويتجسد في ثلاث أبعاد أساسية، وهي المعرفة البيئية، الاتجاهات البيئية، والسلوك البيئي فما إن تجتمع هذه العناصر الثلاثة لدى الفرد إلا وقد حصلنا على وعي بيئي فردي وبانتشارها تشمل أغلب أفراد المجتمع لنحصل على وعي بيئي جماعي وهو أساس حماية البيئة ويمكن استغلاله كمدخل لتعزيز عدد من القيم ذات الصلة بالمواطنة ببعديها؛ الأول ويعبر عن الجانب العاطفي ويشار له بمصطلح الوطنية، والثاني يعبر عن الجوانب السلوكية أو العملية ويشار له بمصطلح المواطن وفي هذا الجهد البحثي سنعمل على توضيح جملة من المفاهيم ذات الصلة بالوعي البيئي والتربية البيئية والتنشئة الاجتماعية لهذا الوعي وكيف يمكن استثمارها وتوظيفها في تعزيز سلوك المواطنة وترسيخ عدد من قيمها لدى الأفراد. الكلمات المفتاحية: الوعي البيئي، التربية البيئية، الاتجاه، المعرفة، السلوك، القيم، المواطنة.

Abstract

Environmental awareness represents the function of knowledge and it is embodied in three fundamental dimensions: environmental knowledge, environmental trends and environmental behavior, as soon as these three elements combine in the individual, we have obtained an individual environmental awareness. and through their dissemination to most members of society to obtain a collective environmental awareness which is the basis of environmental protection and can be exploited as a contribution to promote a certain number of values linked to citizenship in its two dimensions; the first expresses the emotional aspect and is called nationalism, and the second expresses the behavioral or practical aspects and is referenced to In this research effort, we will work to clarify a number of concepts related to environmental awareness, environmental education and the socialization of this awareness and how they can be invested and used in improving the behavior of citizenship and consolidating a number of its values among individuals.

Keywords environmental awareness, environmental education, trends, knowledge, behavior, values, citizenship



مقدمة

من المداخل النظرية التي يمكن استثمار مضامينها في تعزيز سلوك المواطنة وترسيخ أهم قيمه، نجد ما يصطلح عليه بالتربية البيئية أي تكوين وعي بيئي لدى الإنسان قوامه تعديل سلوكه وتنمية روح المسؤولية لديه نحو البيئة، وذلك بإكسابه طرائق وأساليب صحيحة للتعامل معها، بما يصونها ويحقق توازنها الذي يحافظ على صحة الإنسان وسلامته بالإضافة إلى إحياء النزعة الإنسانية لديه بما يؤدي إلى تهذيب اتجاهاته وميولاته نحو البيئة وعناصرها، ويساعده على اكتساب حس بيئي مرهف ينعكس بالإيجاب على سلوك المواطنة لديه.

فبناء المواطن الصالح الذي تقع عليه أعباء التنمية، وبناء الوطن من أهم المشاريع الواجب على كل مجتمع تحقيقها حيث تتعاون عدد من المؤسسات ضمن تركيبة هذا الأخير بطريقة مباشرة مخطط لها أو العكس لبلوغ هذا الهدف، هذه المؤسسات لها دور هام في تنمية القيم والمبادئ والاتجاهات الإيجابية التي تعززها بين منتسبيها من ناحية والوقوف في مواجهة القيم التي لا تتفق مع ما هو متعارف عليه في المجتمع من ناحية أخرى.

1. الوعي البيئي

1-1- المقاربة النظرية للوعي البيئي:

من نتائج الاهتمام بقضايا البيئة ومشكلاتها نشوء ما يسمى بالوعي البيئي، وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن الوعي البيئي بدأ مع بداية تفاعل الإنسان مع بيئته وتطور مع المراحل التاريخية التي مر بها، فالتفسير النظري لهذا الوعي يمكن إيجازه في الاتجاهات النظرية الأربعة التالية (فيلالي، 2007):

فرضية الانعكاس: ومضمونها أن التدهور البيئي في الدول الصناعية الغربية قد بدأ في التصاعد بعد الحرب العالمية الثانية، ويفسر نشوء الوعي البيئي، ببروز القلق



بشأن البيئة بعد عام 1970 باعتباره رد فعل مباشر على الأوضاع المتدهورة لها. ويتضح ذلك من أعمال دانلاب وسكارس (1990) Danlapp & Scaress ، جيهيلكا (1992) Gihilka. حيث ربطوا بين درجة التدهور البيئي وانتشار الوعي.

أطروحة ما بعد المادية: تؤكد على أن الاهتمام بالبيئة جزء من تحول أكثر شمولاً في القيم بين قطاعات بعينها في الغرب، ويتبنى هذا الاتجاه أطروحة انجلهارت (1990) Angelhart. حول ما بعد المادية فالوضع المادي المريح والأمن سمح لأبناء جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية بأن يهتموا بحاجاتهم اللامادية، مثل الاهتمام بالأفكار والسعي إلى تنمية القدرات الشخصية وتحسين البيئة الفيزيائية.

أطروحة الطبقة الوسطى الجديدة: ترى أن أصحاب النزعة البيئية ينتمون إلى ما يسمى بطبقة "المختصين الاجتماعيين والثقافيين"، من مدرسين وأطباء وصحافيين... فبحكم وظيفتهم، فإنهم مؤهلين لملاحظة وبشكل مباشر عمليات الاحتياك على الضعفاء من قبل أنصار التقدم الصناعي، ما يدفعهم إلى الانخراط بصفة شخصية في المشكلات البيئية، ويصبحون أنصاراً للضعفاء.

اتجاه النزعة التنظيمية والانغلاق السياسي: ويرجع ظهور الحركات البيئية إلى تحالف الدولة مع القطاع الخاص الصناعي.

1-2- أبعاد الوعي البيئي:

1-2-1- المعرفة البيئية:

إن توفر المعرفة يعني وجود نسق من الأفكار يتضمن معلومات ومفاهيم وقضايا وافتراسات متسقة منطقياً. وتمثل هذه المعرفة متغيرات في نسق الفعل وموجهاته (رمزي، 2001، ص 102)، ولأن تعامل الإنسان الدائم مع بيئته وتفاعله معها يتطلب منه التعرف عليها وعلى أنظمتها وعلى مواردها، حتى يتسنى له التكيف معها واستغلالها وحمايتها وحماية نفسه من أخطارها، ومشاركته في مختلف نشاطاتها



(راجع، 1997، ص 149)، وهي دوافع ومثيرات تساعد على إيقاظ الاهتمام وشحذ الفضول لاكتساب المعارف، ومنه التصرف بما يحمي الفرد والمجتمع. وعلى هذا الأساس يمكن توقع سلوكيات إيجابية تجاه البيئة (زردومي، 2007، ص 558)

فالمعرفة أصبحت مسيرة وموجهة للسلوك الإنساني بما يضيف عليه صبغة الوعي، أي أن المعرفة بالبيئة وقضاياها تكتسي مكانة هامة في تحديد نوع السلوك تجاه البيئة، وهي دعامة أساسية في الوعي البيئي وتعزيزه، لأنه سيكون عن قناعة، ويساهم بدور فاعل في حماية البيئة والمحافظة عليها وحتى يكون كذلك ويؤدي الوعي الدور المنوط به، فهذه المعرفة وجب أن تقوم على:

ترسيخ الدلالات الأخلاقية والمعنوية المستندة على مفاهيم الاحترام والتقدير والمحافظة في كل سلوك يأتيه الفرد والجماعة في صلته بالبيئة التي يوجد بها في ضميره خاصة ووجدان المجتمع عامة، والتأكيد على أهمية رؤية البيئة لا كقيمة مادية فحسب، بقدر ما هي قيمة حضارية ودالة من الدلالات الأساسية والجوهرية على مبلغ الرقي الذي بلغه مجتمع من المجتمعات، بما يجعلها رمزا لتاريخ وحضارة وهوية الأمة (النكلاوي، 1999، ص 145).

فالمعرفة البيئية إذا تساعد الفرد على إضفاء معاني ورموز للبيئة تمكنه من تجاوز رغباته وعواطفه في تعامله مع البيئة، وبذلك يتشكل لديه اتجاه بيئي.

1-2-2 - الاتجاه البيئي:

تتعدد تعريفات الاتجاه وتختلف حيث يعرفه ألبورت ALBORT بأنه: "حالة استعداد عقلي وعصبي انتظمت عن طريق الخبرة الشخصية، وتعمل على توجيه استجابة الفرد نحو الأشياء أو المواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد (عبد الله، 2005، ص 50)، ويعرفه مصطفى سويف بأنه "عبارة عن استعداد نفسي أو تهيوء عقلي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة (حبيب، 2007، ص 95).



من التعريفين السابقين نجد التركيز على الجانب النفسي للاتجاه والذي يحصل بالتعلم، بمعنى أن الاتجاه يعبر عن الجوانب الحسية والشعورية للفرد، فهو استعداد عقلي ونفسي مكتسب اجتماعيا، يجسد البعد الوجداني لسلوكياتنا ومواقفنا تجاه مختلف مواضيع الحياة، وعليه فالاتجاه يرتبط بالموضوع المستهدف، كأن نقول الاتجاه السياسي، الاتجاه التربوي، الاتجاه العلمي،... والاتجاه البيئي وهو الذي يتعلق بموضوع البيئة.

فالالاتجاه يتشكل ويكتسب في إطار المجال الحيوي الذي يعيش فيه الفرد، فكل ما ينظم في هذا المجال يكون الفرد إزاء اتجاهات اجتماعية معينة بشكل أو بآخر بما يتفق وتنظيم الفرد النفسي وأفكاره وخبراته، وما يتفق وحاجاته أو بما يشبع حاجاته المتعددة، إضافة إلى ما يتفق وما يفرضه المجتمع من أساليب للضبط الاجتماعي (عبد الله، 2005، ص 50)، وهكذا يتكون لدى الفرد خلال التنشئة والتطبيع الاجتماعي اتجاهات نحو الأفراد والجماعات والمؤسسات والمواقف الاجتماعية، ولهذا تعتبر الاتجاهات من أهم محركات السلوك الإنساني ومؤشرا هاما من مؤشرات نمو الشخصية (حبيب، 2007، ص 95).

كما تكتسي الاتجاهات في علم النفس الاجتماعي أهمية قصوى لكونها تسمح بالتنبؤ باستجابة الفرد نحو الموضوعات التي يتعامل معها بما يمكنه من اتخاذ موقف منها، أي أنها تتحكم بصورة كبيرة في تحديد تصرفات الأفراد وذلك عن طريق تحديدها لأحكامهم وإدراكاتهم بصدد الآخرين (بوخريسة، 2005، ص 31)، وباعتبار أن الاتجاهات مكتسبة فإنها قابلة للتغير وهذا تحت تأثير عوامل محددة، بما يتماشى وعملية التغير الاجتماعي. وهوما يتطلب زيادة المؤثرات المؤيدة للاتجاه الجديد وخفض المؤثرات المضادة له أو الأمرين معا، أما إذا تساوت المؤثرات المؤيدة



والمضادة فإنه يحدث حالة من التوازن وثبات الاتجاه وعدم تغييره (زهران، 2000، ص 200)

واتجاه الفرد نحو موضوع معين، إنما يتحدد وفقا لأمر الموقف معه ومدى تأثيره فيه، بمعنى أن تغيير الاتجاه يتوقف على مدى قدرة الموقف الجيد على إحداث التغير المطلوب...لذا يقتضي الأمر إتباع بعض الوسائل والأساليب التي من خلالها يمكن تصحيح مسار بعضها، ولما كانت المعرفة البيئية بما تكونه من معاني ورموز لدى الفرد مما يحدد اتجاهاته نحوها، فإن ذلك سينعكس على تعامل الفرد مع البيئة، ويتجسد ذلك في السلوك البيئي.

1-2-3- السلوك البيئي:

يعتبر السلوك ذلك النشاط الذي يصدر من الكائن الحي كنتيجة لعلاقته بظروف بيئية معينة، والمتمثل في محاولاته المتكررة للتعديل والتغيير في هذه الظروف، حتى يتناسب مع مقتضيات حياته، ويرتبط غالبا بالتصور النظري، وعليه فالتصور النظري لحقيقة البيئة هو الذي يقرر التصرف السلوكي إزاءها، لأنه لو كان الإنسان يعتقد أن عناصر البيئة من أنهار وجبال وحيوانات، آلهة مقدسة فإن سلوكه إزاءها سيكون مسترضيا لها بالقربين، القاعد عن استثمارها بما يطور حياته، أي الحفاظ عليها، وفي مقابل ذلك لو كان الإنسان يعتقد في أن البيئة عدوا له وحائلا دون ممارسة حياته وتطويرها، فإن سلوكه نحوها سوف يكون سلوك المعادي لها المصارع لعناصرها، مع ما يتبع ذلك من آثار التدمير الناتجة عن روح العداء وممارسة الصراع (النجار، 1999، ص 79).

وإذا كانت البيئة تتضمن معنى روحي وراء معناها المادي - كما في التصور الإسلامي - فسيكون لذلك أثر بالغ في توجيه السلوك الذي يتجاوز مجرد الانتفاع



بمرافق البيئة لإشباع الشهوات والغرائز الطبيعية إلى اعتبارات تقوم على التواصل بين الإنسان والبيئة، قوامه اللين واللفظ، وغيرها من المعاني التي يقتضيها التواصل الروحي.... وما إن أصبح البعد الروحي ثقافة تتحكم في مجمل التصرفات الإنسانية تجاه البيئة، فإنه يستثمر موقفا إنسانيا تحفظ فيه البيئة من أن ينالها الدمار استنزافا أو تلويثا في سبيل تحقيق المتعة المادية (السرياني، 2002، ص 208).

وعليه فالسلوك البيئي هو محصلة للبعدين السابقين، المعرفة والاتجاه بل إنه منبثق من معرفته الواعية وإحساسه العميق بقضايا البيئة ومشكلاتها ومسؤوليته الشخصية نحو علاجها، كحوصلة نهائية لمعادلة متغيراتها المعرفة، الاتجاه والسلوك، ليتكون الوعي البيئي والذي بات يكتسي أهمية بالغة في أدبيات حماية البيئة والحفاظ عليها، وهوما سيتم توضيحه أكثر في العنصر الموالي.

2. قيم المواطنة

2-1- مفهوم القيم:

تورد المعاجم اللغوية مجموعة من الدلالات لكلمة "قيمة" وجمعها "قيم"، وتظهر الأصول اللغوية أن كلمة القيمة مشتقة من الفعل "قوم" الذي تتعدد موارده ومعانيه، فقد استخدمت العرب هذا الفعل ومشتقاته للدلالة على معان عدة منها ثلاثة معاني:

- **الديمومة والثبات:** وهو ما يشير إليه الفعل "قوم" لأنه يدل على القيام مقام الشيء، يقال: "ماله قيمة" إذ لم يدم على الشيء ولم يثبت عليه (الزبيدي، 1306، ص 36 هـ)، ومنه قوله عز وجل "عذاب مقيم" (الشورى، 45) أي دائم، وقوله "إن المتقين في مقام أمين" (الدخان، 51) أي مكان هو تدوم فيه إقامتهم.

- **السياسة والرعاية:** ومنه ما قالته العرب عن الذي يرعى القوم ويسوسهم فالقيم هو السيد وسائس الأمر (ابن منظور، د. ت، ص 502)، والرجل قيم أهل بيته وقيامهم يقوم بأمرهم (أحمد، 1960، ص 684).



- **الصالح والاستقامة:** فالشيء القيم ماله قيمة بصلاحه واستقامته، ومنه قوله عز وجل "دينا قيما" (الأنعام، 161) أي مستقيما.

وتتفق هذه المعاني اللغوية الثلاثة مع المدلول العام الذي تحمله مفردة "قيمة" فالقيم تنسم بالثبات، وفيها معاني الرعاية والصالح والاستقامة، إلا أنه ومن ناحية ثانية نلاحظ أن المدلول اللغوي لا يحمل مضامين وأبعاد ما تعنيه مفردة "القيم" في القاموس الاجتماعي والتربوي المعاصر من معان تخصصية دقيقة، حيث نميز ثلاثة اتجاهات رئيسية تم التعامل معها لتوضيح مفهوم القيمة وهي:

الأول: القيم مجموعة من المعايير والمقاييس التي يحكم بها على الأشياء من حيث الحسن والقبح، وتعرف بالمقاييس والمبادئ التي نستعملها للحكم على قيمة الشيء، وهي المعايير التي نحكم من خلالها على الأشياء (الناس، والأغراض، والأفكار، والأفعال، والمواقف) بأنها جيدة، وقيمة، ومرغوبة أو على عكس ذلك بأنها سيئة، ومن غير قيمة، أو قبيحة.

كما تعرف بأنها مجموعة من المعايير والمقاييس المعنوية بين الناس، يتفقون عليها فيما بينهم، ويتخذون منها ميزانا يزنون به أعمالهم، ويحكمون به على تصرفاتهم المادية والمعنوية (الشافعي، 1980، ص 375).

الثاني: القيم تقضيات يختارها الفرد، ويعرفها ثورندايك Thordike بأنها مجموعة من التقضيات المبنية على شعور الإنسان باللذة أو بالألم، وهما محكين هامين للحكم على القيم وتكونها.

ويصف موريس Morris القيم بأنها علم السلوك التفضيلي إذ أن أي سلوك للفرد يمثل تفضيلا لمسلك على الآخر، والمسلك المختار هو الأحسن والأكثر قبولا، والأكثر أهمية في نظر الفرد، وطبقا لتقديره وإدراكه للظروف القائمة في الموقف (ذياب، 1980، ص 23).



الثالث: القيم حاجات ودوافع، واهتمامات واتجاهات ومعتقدات ترتبط بالفرد ويمثل هذا الاتجاه نظرة علماء النفس للقيم، وبالأخص علماء النفس الاجتماعي الذين يحددون نظرتهم للقيم في سمات الفرد واستعداداته واستجاباته فيما يتصل بالآخرين، وعليه فهم يختلفون عن علماء الاجتماع الذين يتعاملون مع القيم الجماعية (groupe value) إذ يركزون على القيم الفردية (individual value) ومحدداتها سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم جسمية ... إلخ وهذا ما جعل نظرتهم للقيم نظرة مرتبطة بالفرد فتراهم يربطون بين القيم والحاجات، والدوافع، والاهتمامات، والمعتقدات، والسلوك، والسمات، والاتجاهات (الجلاد، 2005، ص 22).

2-2- مفهوم المواطنة:

يرتبط مفهوم المواطنة ببعض المصطلحات المرتبطة بها مثل: (الوطن، المواطن، الوطنية)، وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي أن الوطن هو نزل الإقامة، وأوطن أقام، واستوطنه: اتخذهُ وطنًا، يقال مواطن مكة: موافقها (الفيروز أبادي، 1420 هـ، ص 112)، أي أن الوطن هو مكان إقامة الإنسان، ونزل سكناه ومقره الدائم وإليه انتماءه سواء ولد فيه أم لم يولد.

والمواطن هو الإنسان الذي اتخذ له بلدا وموطنا، سواء ولد فيه أم لم يولد، يقيم فيه إقامة دائمة لممارسة عمل، ويمثل لبنة قوية في ذلك الوطن، فيلتزم بنظامه ويحافظ على أمنه واستقراره، ويرتبط بمواطني ذلك البلد في تحقيق مصالحهم العامة والخاصة، ليسهموا جميعا في تنمية وطنهم وبناء مجتمعهم (بن حسين، د.ت، ص 64)

أما المواطنة فيرى البعض أن معاجم اللغة العربية تخلو من لفظة مواطنة، فيما ورد لفظ الوطن ليقصد به محل إقامة الإنسان، ومن فعل واطن اشتقت كلمة مواطنة، بمعنى المعاشة أو المشاركة والمفاعلة بين اثنين أو أكثر في وطن واحد (مكرم، 2002، ص 8). وعليه فالمواطنة انتماء وولاء لعقيدة وطن وقيم ومبادئ والتزام من



المواطن بتحمل مسؤولياته تجاه وطنه مقابل الحقوق التي يتمتع بها، فهي سلوك لقيم في حياة الفرد وفي ضميره، فتصبح جزءا من شخصيته وتكوينه.

ومن التعاريف المتداولة لمصطلح المواطنة نذكر تعريف دائرة المعارف البريطانية للمواطنة بوصفها علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في تلك الدولة فهي مرتبطة بالحرية وما ي صاحبها من مسؤوليات، كما تتبع عليه حقوقا سياسية مثل حقوق الانتخاب، وتولي المناصب العامة.

أما في موسوعة الكتاب الدولي فتعبر عن العضوية الكاملة للمواطن في دولة، أو بعض وحدات الحكم فيها (بدوي، 1992، ص 61)، كما تعرف المواطنة بأنها الصفة التي تحدد حقوق المواطن وواجباته تجاه وطنه وفقا لميزان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون كما تقوم على قاعدة الولاء والانتماء للوطن، والعمل على خدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردى الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود، وترسم الخطط وتوضع لها الموازنات (السويدي، 2001، ص 18).

هذا ويميز الباحثين بين جانبين للمواطنة، الأول عاطفي ويشار له بمصطلح الوطنية، والثاني سلوكي أو عملي ويشار له بمصطلح المواطنة، لذلك يبرز البعض هذين الجانبين العاطفي والعملي في تعريفه للمواطنة على أنها حب الفرد لوطنه، وانتماءه له، والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه، والتفاني في خدمته، والشعور بمشكلاته، والإسهام الإيجابي مع غيره في حلها، أما الدولة فيجب أن تتيح للفرد ممارسة حقوقه وحياته وإبداء رأيه بأسلوب يحترم فيه آراء الآخرين ومقترحاتهم، بعيدا عن التعصب والعصبية (إبراهيم، 1997، ص 20)

2-3- قيم المواطنة وأهميتها:



لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات، والقيم أحد مكونات الثقافة، فقد أكدت الدراسات وجود اختلاف في القيم وأولوياتها من مجتمع لآخر، فعلى سبيل المثال وجدت فروق بين قيم المجتمع الأمريكي وقيم المجتمع الكندي، وهما مجتمعان غربيان، فهناك ظاهرة التمسك بالقيم التقليدية في كندا مقابل التحررية في الولايات المتحدة، والتمسك بإعطاء قيمة أو مكانة خاصة للصفوة في كندا مقابل قيمة المساواة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية (عبود، 2002، ص 80).

ورغم هذا الاختلاف فإن هناك قيما تمثل القاسم المشترك بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات لدى الشعوب على مر العصور ومنها: (حب الوطن، المساواة، العدل، النظام، الالتزام، التوازن، الحرية، المشاركة، الانتماء، الولاء، المسؤولية) فهذه القيم تمثل الجانب الإنساني والعالمي لمفهوم المواطنة، وقد يضاف إليها أو يحذف منها، كما قد تختلف ترجمة القيم من الناحية التطبيقية من مجتمع لآخر، وعلي اعتبار أن قيم المواطنة هي الأهم في تحقيق الاستمرار والتنمية بمفهومها الشامل من خلال ممارسة قيم المشاركة والتعاون من قبل الأفراد تجاه المجتمع ومؤسساته وعدم ممارسة المسؤولية الاجتماعية والتقييد بالنظام ما ينعكس بالإيجاب على ثقافة المجتمع.

2-3-1- المساواة:

تعد هذه القيمة من قيم المواطنة التي أكدتها كافة الأديان السماوية، ومنها الإسلام، فقد نادى بالمساواة بين الناس في المعاملات دون تفرقة أو تمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو اللون، قال تعالى: "يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (الحجرات. 04)، كما أكدت على ذلك كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان، والأحكام والداستاتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية، فهذه القيمة تمثل جوهر الديمقراطية الصحيحة وبدونها ينتفي كل معنى للديمقراطية وينهار كل مدلول للحرية، كما أن مبدأ المساواة كأصل عام يتفرع عنها عدة مجالات نذكر منها:



- **المساواة أمام القانون:** أي المساواة التامة في الكرامة، الحقوق، الوظائف العامة، كما لهم الحق في الحماية المتكافئة ضد أي تفرقة أو تحريض أو عنصرية، فالجميع متساوون أمام أنظمة وشريعة الدولة (شهادة، 2000، ص 240).

- **المساواة أمام المرافق العامة:** ويندرج ضمنها مرفق الأمن، التعليم، الصحة، وغيرها وتقتضي هذه القيمة ضرورة استمرارية وتجهيز المرافق العامة بالكيفية التي تمكن المنتفعين منها من الانتفاع بصورة متساوية، مع تحمل الأعباء والتكاليف والرسوم التي تفرضها هذه المرافق دون أي تحيز أو محاباة.

- **المساواة أمام المنافع الاجتماعية:** أي التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها، فكما أن للمواطن حقوقا محفوظة عليه وواجبات يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين (شهادة، 2000، ص 243).

- **المساواة في تولي الوظائف العامة:** كل مواطن يستطيع تولي أي وظيفة حسب مؤهلاته وقدراته، وبناء على معايير محددة ومحايدة، فقيمة المساواة بين المواطنين هي المقوم الأساسي للمواطنة في الدولة الحديثة، وقد خطى مبدأ المساواة خطوات واسعة إلى الأمام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت تلك الحقبة تدوين حقوق الإنسان في صورة عهود ومواثيق دولية منها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة 1948 م، والعهد الدولي عن الحقوق المدنية والسياسية، وإزالة كل أنواع التمييز العنصري 1966 م (مكرم، 2002، ص 16).

2-3-2- الإلتزام:

يقصد به التزام جميع أطراف المواطنة المتمثلة في (المواطن، المجتمع، الدولة) التزاما نظاميا أو ذاتيا، بهدف القيام بالأعمال والمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل طرف حسب موقعه ودوره، للوصول إلى تحقيق الأهداف تحت مظلة مصلحة المواطن، فقيمة الالتزام تعني التمسك بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بصورة فاعلة وتحقق المصلحة العامة (درويش، 2009، ص 289).



إن التطبيق لهذه القيمة يتطلب إشراف ومتابعة سلطات مستقلة تلزم أطراف هذه القيمة للقيام بأعمالها ومهامها، وتختلف مسميات هذه السلطات من دولة إلى أخرى، ولتوضيح الجوانب الرئيسية للالتزام نشير إلى:

- **الالتزام من طرف المواطن تجاه وطنه** ويشتمل التزام الإنسان السوي بعدة جوانب هامة في حياته اليومية تتضمن التزامه تجاه خالقه ثم تجاه نفسه وأسرته ثم تجاه وطنه ومجتمعه، وأساس هذا الالتزام ما يؤمن به من عقيدة وقيم، والتي من المفترض أنها تهدف إلى تحقيق مصالح وطموحات الفرد ضمن منظومة المصلحة العامة ومن صور ذلك:

- التزام المواطن بالأنظمة والقوانين واحترام حريات الآخرين والوفاء بما عليه من واجبات إزاء المجتمع والدولة وهذا يمثل عقدا اجتماعيا بين المواطنين والدولة والمجتمع لهدف تحقيق المصلحة الخاصة في ظل المصلحة العامة للوطن، مما يشكل عاملا هاما من عوامل التطور وتحقيق الأمن والتنمية (بن حسين، د.ت، ص 42).

- الالتزام بالصالح العام، والحفاظ على البيئة، ومراعاة قواعد السلوك القويم ومقتضيات النظام العام والآداب في الداخل والخارج والإسهام في بناء وتنمية الوطن والدفاع عنه.

كما أن للالتزام صورا أخرى متعددة في جميع المجالات منها: تشجيع المنتج المحلي، الادخار في القطاع المصرفي، حسن التصرف في الأزمات الاقتصادية وحالات الطوارئ الأخرى، ولاشك أنه عندما يؤدي كل مواطن التزاماته تجاه وطنه فإن ذلك يعني أن هناك مجتمعا يقدر ويؤدي الالتزامات الوطنية بصورة حضارية وتلقائية.

- **الالتزام من جانب الدولة تجاه المواطنة:** يقع على عاتق الدولة واجبات والتزامات يجب القيام بها سواء تجاه العقيدة أو الشعب أو الوطن على أحسن ما يكون غير مدخرة في ذلك وسعا ومن صور ذلك: تأمين الأمن الداخلي والخارجي بمفهومه



الشامل في جميع المجالات، ففي ظل الأمن تستطيع الأمم تحقيق أهدافها وطموحاتها، وبدونه تحل الفوضى والتخلف وتفشل مشاريع التنمية والتطور.

2-3-3- التوازن:

أي التوازن المسؤول الذي يحقق المصلحة الخاصة في ظل تحقيق المصلحة العامة، أو عدم معارضتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عندها يكون هناك ضبط وتوازن بين الحرية والمسؤولية، أو بين الحرية والأمن أو بين المصلحة العامة أو الخاصة، أو بين الحقوق والواجبات بكل أطراف المواطنة أو بين الريف والحضر، أو بين الفرد والمجتمع، أو بين الخصوصية والعالمية، إن المحافظة الدقيقة على هذا التوازن هي ركيزة أساسية من ركائز المواطنة المؤدية إلى التقدم والازدهار في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقرار، لذلك فعلى المواطن أيا كان موقعه أن يدرك أن قدرة الوطن على العطاء تتوقف أولا وأخيرا على ما يقدمه له أبنائه والقانون على إدارته من إخلاص وعطاء.

إن ترجمة هذا المبدأ على أرض الواقع سيجعل المواطن يتصرف بحرية متوازنة، بل سيكون ضمن أولويات أهداف سلوكاته وأنشطته أينما وجد، هو العمل على تحقيق مصالحه الشخصية تحت مظلة الصالح العام، أو عدم معارضتها على أقل تقدير، لإيمانه بأن نتائج هذا العمل لن تكون لصالح فئة دون أخرى أو منطقة على حساب أخرى، بل يكون الهدف الأسمى للجميع هو العمل لمصلحة الوطن العليا، عند هذا يكون المجتمع فعلا ممارسا للمواطنة الكاملة، لكونه أصبح مسؤولا وشريكا إيجابيا مع الأجهزة الأمنية وغيرها من المؤسسات الأخرى، بروح معنوية عالمية ممزوجة بالفخر والاعتزاز لمشاركته في تحقيق الأمن والسلامة، وسائر الأهداف التنموية بمفهومها الشامل (مكرم، 2004، ص 68).



2-3-4- الولاء والانتماء:

تكمن قيمة الأفراد والمجتمعات ومكانة الأمم والحضارات في مقدار ولائها وانتمائها لأصولها وثوابتها، ومن هنا تظهر أهمية الولاء الوطني باعتباره الأساس الأول الذي يخول للفرد المطالبة بحقوقه، ومن ثم تأدية واجباته ضمن إطار قيم المواطنة، فأصبح مفهوم الولاء ذا أهمية كبرى، نظرا لعلاقته بتطور المجتمع وتماسكه.

ويعد الولاء والانتماء بمثابة القاعدة التي تتشكل عليها المواطنة، فالانتماء تعبير عن رابطة معنوية بين الفرد ودوائر مجتمعه المختلفة، كونها تقوم على أساس حاجة الفرد لتأكيد ذاته ضمن كيان أكبر يمنحه الأمن والحماية (عبد الودود، 2004، ص 65).

فالانتماء حاجة متأصلة في طبيعة النفس البشرية وإنسان من غير وطن تائه، ووطن من غير إنسان مهجور لا معنى له، فالانتماء فيه الاستقرار والشعور بالأمن والحماية، فهو ليس حالة ترف، إنما حاجة جوهرية وضرورية في حياة الإنسان فهو يسهم في تعزيز قوة الوطن، عندما يتعمق في نفوس المواطنين، من خلال تفعيل ممارسته كقيمة من منظومة قيم المواطنة الشاملة، لأن غياب التطبيق العلمي سيحول موضوع الانتماء الوطني إلى شعار للاستهلاك والمزادات.

أما الولاء فهو شعور يتعلق بوجودان الفرد تجاه جماعة أو فكر ما، تأييدا لها وطاعة وإخلاصا وتضحية في سبيلها فهو قلب الوطنية وجوهر الالتزام الذي بدوره يؤكد مدى وجود الانتماء (إبراهيم، 2000، ص 35).

لذا تعد قيم الانتماء والولاء من القيم المهمة للمواطنة ومن احتياجات الوطن المهمة، فإن لم يتوفر دافع الانتماء والولاء يصبح الفرد في حالة حياد عاطفي بالنسبة للآخرين أو المجتمع، ومعنى ذلك إما ينحصر اهتمامه في ذاته أو يصبح في حالة ركود عن أداء فعل إيجابي معين، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة حيال تحمل مسؤولياته في تحقيق الأمن والاستقرار وسائر أهداف التنمية الشاملة للوطن.



من هنا يتضح الفرق بين الولاء والانتماء، فالولاء علاقة بين طرفين قد تجمعهما صلة دم أو لغة أو دين فهي علاقة متغيرة بتغير أحد الطرفين، أو بتغير ظروف الزمان والمكان، أما الانتماء فعكس ذلك تماما، كانتماء الفرد لأسرته أو قبيلته أو وطنه، كون العلاقة في الانتماء علاقة فطرية ليست اختيارية كما لا تتفك عراها فهي دائمة حتى بعد الممات (شرف، 2008، ص 20).

3. نشر الوعي البيئي لتعزيز سلوك المواطنة

الوعي يعد من أهم نواتج التعلم التي تركز عليها العملية التعليمية والتربوية، وقد أصبح من الثابت علميا أن عملية التربية تحتاج إلى تخطيط وإجراءات منضبطة، حتى يمكن الوصول إلى الهدف أو الأهداف المرغوب فيها، وعملية التوعية أو التنقيف عملية تربوية، فحينما نعلم مفهوما معينا أو عندما نكون اتجاها أو قيمة أو نريد أن ندرب على مهارة معينة، لابد من مبادئ وممارسات تربوية تساعد على تحقيق هذا الهدف أو ذاك، والتربية البيئية ترتقي بالمعلومة البيئية والعقل البشري إلى مستوى التقاطع والقناعة والإدراك لتحريك الأحاسيس وتفعيل السلوك (زردومي، 2007، ص 80).

والتربية البيئية هي ترجمة أبعاد الوعي من معرفة واتجاه وسلوك، كما أنها تأكيد على أن الوعي هو الابن الشرعي لعملية التربية البيئية، لأنها تأخذ بعقل الفرد إلى درجة الوصول به إلى صنع القرارات النابعة عن التعلم... وتعمل على ترقية الفهم والتعرف بالإدراك وليس بالإذعان، كما تسهر التربية على تحويل وترجمة الأفكار إلى مقومات سلوكية قابلة للملاحظة كدليل على ثبوت أثر التعلم وتحويله إلى خبرة قابلة للاستثمار في المستقبل والتعبير عنها باتجاهات وفي محصلتها يتكون الوعي البيئي (زردومي، 2007، ص 237).

كل هذا يتطلب تكثيف جهود جميع الأجهزة المعنية بالبيئة عن طريق تكثيف حملات التوعية في الأجهزة الإعلامية المختلفة، ووضع برامج تدريبية للعاملين في المجالات البيئية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل ذات العلاقة بالعمل البيئي،



والتوسيع في مناهج حماية البيئة، والمحافظة على الحياة الفطرية في جميع مراحل التعليم.

وتكمن علاقة نشر الوعي بحماية البيئة في تغيير الاتجاه والسلوك نحو البيئة بمشاركة في حل المشكلات البيئية وقيامهم بتحديد المشكلة ومنع الأخطار البيئية من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية والإدارة البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة. ولما كانت التربية البيئية تستهدف فئات مختلفة من المجتمع، وتعتمد على وسائل وقنوات مختلفة لتحقيق أهدافها فإن الوعي سيكون كذلك، وكلما زاد عدد المكتسبين للمعارف والاتجاهات والسلوكيات البيئية كلما تيقنا من عملية انتشار الوعي البيئي، وحينها ستزداد الحاجة من جديد للتربية البيئية.

وبهذا تتشكل لنا حلقة دائرية يصعب على الكثير تحديد بدايتها ونهايتها، وهو ما يسمح لنا بالقول عندئذ بأن التربية البيئية تساعد على انتشار الوعي البيئي في العالم، القائم على تنمية علاقة منسجمة بين المعلومات والمعارف والتفكير الصادر من الأشخاص في علاقاتهم مع البيئة ومع مختلف مواردها. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الوعي البيئي هو محصلة لعملية التربية البيئية.

ومن المسلم به أن السلوك الإنساني هو نتاج للتنشئة الاجتماعية، إذ أكدت الأبحاث العلمية الحديثة في ميدان علم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا، أن الإحساس بالذات ونموها لا يظهر إلا عند الأفراد الذين يعيشون في مجتمع، حيث يتوافر مبدأ الأخذ والعطاء فيما بينهم وهي العملية المسماة بالتنشئة الاجتماعية، إذ في سياقها ينمي كل فرد سلوكه الاجتماعي، الذي يتضمن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، والقدرة على التنبؤ بالاستجابات الصادرة من الأفراد الآخرين عموماً (تعوينات، 1995، ص 115).

فالتنشئة الاجتماعية إذاً، هي عملية تعلم الفرد لأدواره الاجتماعية واكتسابه لمعايير وقيم مجتمعه وتنميتها تحت تأثير العمليات الاجتماعية التي تحدث داخل مختلف



أبنية المجتمع ومؤسساته، ولأن الوعي البيئي يتمظهر أكثر في السلوك الإنساني تجاه البيئة، وهو مكتسب ومتعلم كما سبق وأن تمت الإشارة إليه، والوعي البيئي يعد من مخرجات مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد...) أي الوحدات الاجتماعية التي ينشئها المجتمع من أجل تنمية استعدادات الأفراد الفطرية، وتدريبهم على تلبية حاجاتهم وتأهيلهم للحياة الاجتماعية في ظل ثقافة مجتمعهم (زعيمي، 2002)، ويجعلهم يعملون على اتخاذ القرار المناسب لمصلحتهم دون إهمال لمصلحة بيئتهم.

مثلاً: عندما يتقرر إنشاء مصنع من قبل دولة أو مؤسسة صناعية من قبل أفراد بالتأكد يعلم الجميع بأن هذا المصنع ستنتج عنه بعض المخلفات الصناعية " مياه ملوثة على سبيل المثال " وبدراسة كيفية التصرف بهذه المخلفات من قبل المؤسسين تكون هناك أمامهم عدة خيارات منها:

- ضخ هذه المياه في مكان مخصص بجانب المصنع
- ضخ هذه المياه إلى الصرف الصحي
- معالجة هذه المياه لتتناسب مع الصرف الصحي
- معالجة هذه المياه وإعادة استعمالها إلخ...

ولكل خيار من هذه الخيارات مزاياه وعيوبه على الأشخاص والمصنع والبيئة. ويكون الفرد هو دائماً صاحب القرار في كل الحالات السابقة. ويعتمد القرار المتخذ من قبل الفرد أو الأفراد على نوع وعيه البيئي، من حيث معرفته بالبيئة والأشياء التي تضر بها، وحرصه على حماية البيئة ومن هنا تبرز لنا أهمية الوعي البيئي.

وعموماً ومن خلال تحليل التعاريف الواردة في مضمون الوعي البيئي وقراءتنا لدلائل أبعاده، نستنتج أهميته فيما يأتي:



- تهذيب المفاهيم التي اعتاد عليها الأفراد في مجتمعنا بحيث تكون نظرته للبيئة لا على أساس الخوف من العقاب وإنما الانصياع الذاتي للمحافظة عليها والاهتمام بها لما يترتب عن تدمير البيئة من مخاطر على حياتهم أولاً وعلى المجتمع عامة ثانياً.
- فهم البيئة وأسباب مشاكلها، وكيفية علاجها وحمايتها، والتدابير الوقائية المطلوبة.
- تكوين الحس البيئي لدى الفرد، والقدرة على استشعار الخطر البيئي مما ينمي لدى الفرد المسؤولية الأخلاقية نحو البيئة ومواردها.
- تكوين الاتجاهات المرغوبة نحو الحفاظ على البيئة وحسن إدارتها، وكذلك تصحيح المفاهيم الخاطئة التي يعتقها البعض فيما يتصل بها.
- دمج أفراد المجتمع في المساهمة في مشاريع حماية البيئة.
- الحد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن التدهور البيئي .
- تحقيق التنمية المستدامة.

وحتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكد على حق المواطن أينما كان في العيش في بيئة نظيفة، توفر له الحياة الكريمة والأمان من كافة جوانبه، زيادة على تأكيد الاتجاهات الحديثة، على ضرورة وجود منظومة من الأفكار الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد استراتيجيات للبيئة تشمل التنمية المستدامة، تقييم الأثر البيئي، المحافظة على مصادر الطبيعة المختلفة، التفاهم الدولي. (المزاهرة و الشوابكة، 2003، ص222)

ومن هنا يمكن القول أن البشرية تحتاج إلى أخلاق اجتماعية عصرية ترتبط باحترام البيئة، ولا يمكن أن نصل إليها إلا بعد توعية توضح للإنسان مدى ارتباطه بالبيئة، يقابلها دائماً واجبات نحو البيئة، فليست هناك حقوق دون واجبات.

ولقد أصبح من الضروري تنشئة الوعي البيئي تتميته لدى المواطنين للمحافظة على البيئة وصيانتها، والحد مثلاً من :

- مخالفات الصيد في المحميات،



- بدء إجراءات تنفيذ برامج إعادة توطين الحيوانات الفطرية المهددة بالانقراض.
- عدم الالتزام بإجراءات حماية البيئة في المشروعات الصناعية في المدن والمناطق الحضرية المأهولة بالسكان.

حيث يؤدي نشوء الوعي البيئي بين المواطنين إلى ترشيد النفقات التي تتحملها الدولة للمحافظة على البيئة، كما يسهم في تنمية السلوك الحضاري للمواطنين.

وإذا تعلق الأمر بالمؤسسات فإن ذلك سيرتبط حتما بما يعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛ التي تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف (خامرة، 2007، ص 81).

خاتمة:

الوعي البيئي يمثل مجالا من مجالات الوعي بصفة عامة، ويكتسي أهمية بالغة لارتباطه بالتنمية، وأساس بناءه وتكوينه هو الفعل التربوي بالدرجة الأولى، ومن هنا يتدخل النظام التربوي ليؤدي دوره نحو البيئة، واستثمار عنصر الوعي في تعزيز سلوك المواطنة والارتقاء بقيمها كون هذا الهدف من الأهداف السامية التي تنشدها مختلف الأنظمة التربوية على المدى القصير، المتوسط، وحتى الطويل بما يعود على الفرد والمجتمع بالفائدة.

وكخلاصة لهذه الورقة البحثية يمكن تقديم جنة من التوصيات تسهم في نشر الوعي البيئي واستثمار مخرجاته في تعزيز سلوك المواطنة لدى الأفراد:

دعم جهود جميع الأجهزة المعنية بالبيئة عن طريق التكثيف من حملات التوعية في الأجهزة الإعلامية المختلفة، ووضع برامج تدريبية للعاملين في المجالات البيئية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل ذات العلاقة بالعمل البيئي، والتوسيع في مناهج حماية البيئة، والمحافظة على الحياة الفطرية في جميع مراحل التعليم.



تغيير اتجاهات وسلوكات الأفراد نحو البيئة بمشاركتهم في حل المشكلات البيئية وقيامهم بتحديد المشكلة ومنع الأخطار البيئية من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية والإدارة البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة.

تعليم الفرد لأدواره الاجتماعية واكسابه لمعايير وقيم مجتمعه وتنميتها تحت تأثير العمليات الاجتماعية التي تحدث داخل مختلف أبنية المجتمع ومؤسساته، ولأن الوعي البيئي يتمظهر أكثر في السلوك الإنساني تجاه البيئة، وهو مكتسب ومتعلم كما سبق وأن تمت الإشارة إليه، والوعي البيئي يعد من مخرجات مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد...) أي الوحدات الاجتماعية التي ينشئها المجتمع من أجل تنمية استعدادات الأفراد الفطرية، وتدريبهم على تلبية حاجاتهم وتأهيلهم للحياة الاجتماعية في ظل ثقافة مجتمعهم وجعلهم يعملون على اتخاذ القرار المناسب لمصلحتهم دون إهمال لمصلحة بيئتهم.

قائمة المراجع:

- أحمد النكلاوي. (1999). أساليب حماية البيئة العربية من التلوث مدخل إنساني. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- أحمد زكي بدوي. (1992). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت، مكتبة لبنان، لبنان.
- أحمد عزت راجح. (1997). أصول علم النفس. مصر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- أحمد علي حبيب. (2007). علم النفس الاجتماعي. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- الطاهر خامرة. (2007). المسؤولية البيئية والاجتماعية، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة. جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاقتصادية. ورقلة. الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة.



- امحمد زردومي. (2007). دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الوعي بالسلوك البيئي المذعن. جامعة الجزائر، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة.
- أيمن سليمان المزاهرة، علي فاتح الشوابكة. (2003). البيئة والمجتمع. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- بوبكر بوخريسة. (2005). المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي. عنابة. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار .
- جمال سند السويدي. (2001). نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء. كلية التربية، جامعة البحرين.
- حامد عبدالسلام زهران. (2000). علم النفس الاجتماعي. مصر: عالم الكتب.
- رضا أحمد. (1960). متن اللغة العربية. بيروت. لبنان: دار مكتبة الحياة.
- صالح فيلاي. (2007). محاضرات في مقياس البيئة والمجتمع. جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع.
- عبد الله بن سعيد آل عبود. (2002). قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي. الرياض، السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- عبد الودود مكرم. (2004). الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم مواطنة. مجلة التربية العربية، 33(10).
- علي تعوينات. (جوان، 1995). دور الأسرة في تربية وتنقيف صغارها. المجلة الجزائرية للتربية، 3.
- عمر عبدالمجيد النجار. (1999). قضايا البيئة من منظور إسلامي. الدوحة. قطر: مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
- فوزية ذياب. (1980). القيم والعادات الاجتماعية. بيروت. لبنان: دار النهضة العربية.



- لطيفة خضر إبراهيم. (2000). *دور التعليم في تعزيز الانتماء*. القاهرة، مصر: مكتبة عالم الكتب.
- ماجد زكي الجلال. (2005). *تعلم القيم وتعليمها*. الإمارات العربية المتحدة: دار المسيرة.
- مجدي احمد محمد عبد الله. (2005). *السلوك الاجتماعي وديناميته*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- محب الدين محمد مرتضى الزبيدي. (1306 هـ). *شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس*. مصر: المطبعة الخيرية، المنشأة الجميلة.
- محمد إبراهيم الشافعي. (1980). *الإشترابية العربية كفلسفة للتربية*. القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية.
- محمد أحمد درويش. (2009). *العولمة والمواطنة والانتماء الوطني*. القاهرة، مصر: مكتبة عالم الكتب.
- محمد بن مكرم ابن منظور. (دون تاريخ). *لسان الغرب*. (ط 2، المحرر) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة إنتاج التاريخ العربي.
- محمد بن يعقوب الفيروز أبادي. (1420 هـ). *القاموس المحيط*. (تحقيق يوسف البقاعي) بيروت، لبنان: دار الفكر.
- محمد عبدالرحمان شرف. (2008). *الولاء الوطني والمؤسسي*. دبي، الإمارات العربية المتحدة: معهد التدريب.
- محمد محمود السرياني. (2002). *المنظور الإسلامي لقضايا البيئة*. الرياض، السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- محوذ جنال الدين إبراهيم. (1997). *تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية بالصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة*. رسالة ماجستير، جامعة عين شمس. مصر.



- مراد زعيمي. (2002). *مؤسسات التنشئة الاجتماعية*. الجزائر: منشورات جامعة عنابة.
- منى عبيد مكرم. (2002). *المواطنة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة*. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 15.
- موسى علي بن حسين. (د.ت). *العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المةاطنة*. مجلة البحوث الأمنية، 31.
- موسى مصطفى شحادة. (2000). *مبدأ المساواة أمام المرافق العامة*. مجلة الفكر الشرطي، 3.
- نبيل رمزي. (2001). *جدل الوعي والوجود الإجتماعي*. الإسكندرية. مصر: دار الفكر الجامعي.